## شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

### الجنة الكذبة

في سنوات المعارضة الطويلة والمريرة كنا نبشر الناس بأننا سنحوّل العراق الى جنة بعدما جعله صدام جحيماً. وكنا نجادل العرب الذين أعمى بصيرتهم التعصب القومي وعقدة الفشل التاريخي والتخلف الحضاري بأن السوء كل السوء في صدام ونظامه وسياساته وان الخير العميم قادم لهم وللعراقيين معنا.

في نضالنا الشاق، خصوصاً في السنوات التي سبقت غزو الكويت، عزّ علينا الأصدقاء والأنصار، لكنّ اثنتين من منظمات حقوق الإنسان العالمية تفردتا في معاونتنا لجهة تقوية المبرر السياسي والأخلاقي لنضالنا المعارض بالدأب على الكشف عن جرائم صدام ونظامه ضد الشعب العراقي وقواه الوطنية، هما منظمة العفو الدولية "أمنستي إنترناشنال" و"هيومن رايتس ووتش" (مراقبة حقوق الانسان) التي كنا ننتظر بفارغ الصبر تقاريرها لكي نهرع الى العالم، وبخاصة العرب، لنقول: ألم نقل لكم ان نظام صدام وحشي؟

إذن فـ "هيومن رايتس ووتش" ليست منظمة إرهابية منبثقة عن تنظيم القاعدة أو فلول النظام السابق ولا هي سلفية متشددة (ناصبية)، ولن يستطيع أحد في حكومتنا أن يتهمها بانها متحيزة وذات مواقف مسبقة وتعتمد على معلومات من جهات معادية لوطنها كما كان يفعل نظام صدام في السابق.

هذه المنظمة أصدرت للتو تقريراً في غاية الأهمية بشأن ما يواجه حرية الرأي والتعبير في بلادنا من مخاطر جمة مع القوانين المقدمة من الحكومة الى البرلمان في هذا الخصوص، قالت فيه ان مشروع قانون جرائم المعلوماتية الذي ينظر فيه مجلس النواب الآن من شأنه تقييد حرية التعبير وخرق القانون الدولي وتهديد الصحفيين والأفراد الذين يكشفون عن وقائع فساد وكذلك النشطاء السلميين، ولاحظت ان القانون يشتمل على أحكام فضفاضة مبهمة تسمح للسلطات العراقية بإنزال عقوبات قاسية بمن يعبّرون عن آراء لا تتوافق مع سياسة الحكومة، وحثت مجلس النواب على عدم الموافقة على القانون قبل مراجعة القيود الواردة فيه على الحقوق أو إلغائها تماماً.

التقرير الذي يقع في حوالي خمسة آلاف كلمة يخلص إلى أن مشروع القانون جزء من جهد أوسع تبذله السلطات الحكومية لقمع المعارضة السلمية من خلال تجريم المشاركة المشروعة بالمعلومات من قبل النشطاء،وقال إن "قيود مشروع القانون الشاملة على المحتوى تشمل عقوبات جنائية وحشية متطرفة من شأنها إسكات أصوات المعارضة"، وان القانون في صيغته الحالية "يقوّض ضمانات الدستور العراقي الخاصة بحرية التعبير وحرية التجمع، ويخرق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعراق دولة طرف فيه".

ويبين التقرير أن مشروع القانون "جزء من نمط من القيود المتزايدة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع"، مشيراً هنا الى مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والتجمع والتظاهر السلمي الذي يشتمل على أحكام تجرّم الخطاب السلمي بعقوبات تصل إلى السجن خمس سنوات.

ولفتت المنظمة الى انها وثقت منذ تظاهرات شباط ٢٠١١ "هجمات عنيفة عديدة ارتكبتها قوات الأمن العراقية وعصابات، يبدو أنها تعمل بدعم من الحكومة العراقية، ضد متظاهرين سلميين يطالبون بحقوق الإنسان وتحسين الخدمات وإنهاء الفساد".

باختصار شديد ان هذه المنظمة المحترمة تقول لنا:عليكم أن تستحوا وتدفنوا رؤوسكم في التراب .. لا فرق بينكم وبين نظام صدام.

وأنا أوافقها تماماً في هذا الرأي، فالجنة التي وعدنا بها الشعب يتبين الآن أنها كذبة كبرى.

### تظاهرة في بابل تطالب بجعلها عيداً وطنياً

# رئيس الجمهورية يهنئ العراقيين بذكرى ثورة ١٤ تموز

□ بغداد-بابل / المدى

اعتبر رئيس الجمهورية جلال طالباني أن "ثورة ١٤ تموز التي تعرضت للتآمر لم يتح لها الوقت ولا الظروف لانجاز كافة المشاريع التي كان يؤمل من الثورة انجازها" فيما طالب متظاهرون إحياءً لذكرى ١٤ تموز في بابل بجعلها عيدا وطنيا للبلاد.

ووجه رئيس الجمهورية جلال طالباني بياناً إلى أبناء الشعب العراقي بذكرى ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة عام ١٩٥٨، وجاء فيها "مع كل تموز نستعيد وبفخر واعتزاز ذكرى ثورة الرابع عشر من تموز، تلك الثورة التي قادها وفجرها في عام ١٩٥٨ التلاحم الوطني بين مختلف قوى الشعب ونفذتها إرادة وطنية مخلصة لضباط وجنود الجيش العراقي".

وأضاف في البيان الذي تلقت "المدى" يوم أمس نسخة منه "وكان من المؤسف أن ثورة الرابع عشر من تموز التي تغيّر مسارها ولم يتح لها الوقت ولا الظروف التي تسمح سواء بالتعبير أو بانجاز كافة المشاريع التي كان يؤمل من الثورة انجازها.. وكان التآمر عليها خارجيا وداخليا وتمزق العلاقة بين أطراف سياسية مختلفة هما أبرز المشكلات التي أعاقت تقدم الثورة في مشروعها الذي أجهض بانقلاب شباط ١٩٦٣ الدموي وما جر البلاد والشعب إليه من مآسٍ وويلات وكوارث بقي العراق يرزح تحتها حتى سقوط الدكتاتورية".

إلى ذلك انطلقت صباح أمس تظاهرة جماهيرية كبرى في بابل نظمها الحزب الشيوعي والتيار الديمقراطي بالذكرى الرابعة والخمسين لانطلاق ثورة تموز رفعوا خلالها صور الزعيم عبد الكريم قاسم ولافتات تمجّد الثورة وما قدمته من منجزات رائعة خدمت شريحة الفقراء ومطالبين بأن يكون ١٤ تموز عيدا لتأسيس الجمهورية".

وقال سكرتير محلية بابل للحزب الشيوعي العراقي عقيل الربيعي إن تاريخ ثورة ١٤ تموز ومنجزاتها يشهدان على طابعها الوطني والاجتماعي، وعلى انحيازها إلى هموم وتطلعات الكادحين وسائر الشغيلة. فقد أولت عناية مشهودة لقضايا الناس الأساسية مثل تأمين فرص العمل، وتحقيق زيادات فعلية في المداخيل، وتنفيذ مشاريع إسكان متنوعة لم يشهد البلد مثيلا لها في السنين السابقة، ولا في عقود الخراب التي تلت انتكاسة الثورة.. والى يومنا هذا. وكذا الحال في ميدان حقوق المرأة، وما شكله إصدار قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ بمضامينه الإنسانية والتقدمية المنصفة للمرأة، وفي حقل الثقافة والمشاريع والقوانين الهادفة إلى خلق بنية تحتية فعلية في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى، وطالب بـ"تحقيق الإصلاحات في مختلف المجالات والسعي إلى مطالب الشعب التي ناضل من اجلها".

# الأحرار تطالب بإقرار قانون الأحزاب قبل الانتخابات المحلية

# ائتلاف المالكي يتحدث عن انفراج ويتهم النجيفي بعرقلة حسم الوزارات الأمنية

□ بغداد/ غسان عادل

أعرب ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي عن اعتقاده بأن تشهد الأيام المقبلة بوادرٍ حلحلة للأزمة السياسية نتيجة تلقيه ردوداً ايجابية حول ورقة التحالف الوطني الإصلاحية، حسبما ذكر ذلك النائب هيثم الجبوري وقال لـ(المدى): "حصلنا على ردود ايجابية لقبول ورقة التحالف الوطني الإصلاحية لأن اللجنة المشكلة لهذا الغرض ليس جميع أعضائها من دولة القانون وتمثيلهم فيها بأربعة أشخاص، والبقية من القوى الأخرى المنضوية في التحالف ويتولى رئاستها إبراهيم الجعفري".

وفيما أكد التحالف إرسال وفد إلى إقليم كردستان والاتصال بالقائمة العراقية في غضون الأيام القليلة المقبلة لبحث ورقته الإصلاحية، أشار النائب الجبوري إلى أن لجنة التحالف الإصلاحية "خولت بإعداد الورقة، والتفاوض مع الأطراف الأخرى، وستباشر بهذه الخطوة بعد طرح ورقة الإصلاح أمام الرئيس جلال طالباني".

وفي الوقت الذي أبدى التحالف الوطني استعدادا لإدراج مطالب أصحاب خيار سحب الثقة عن المالكي واستجوابه في البرلمان ضمن ورقة الإصلاح شددت القائمة العراقية والقوى الكردستانية على ضرورة تطبيق اتفاق أربيل ونتائج الاجتماعات التي جرت في إقليم كردستان والنجف، نظرا لما تضمنت من نقاط تحقق الإصلاح.

وفي شأن آخر حمّل ائتلاف دولة القانون رئيس البرلمان أسامة النجيفي مسؤولية تعطيل اختيار المرشحين لشغل منصبي ووزارتي الدفاع والداخلية.

وأكد النائب إحسان العوادي أن رئيس مجلس النواب أعاد اسم المرشحين خالد متعب للدفاع وتوفيق الياسري للداخلية الى رئاسة مجلس الوزراء وقال لـ(المدى): "أجاب السيد النجيفي بكتاب في ٢٥-٦-٢٠١٢ على مجلس الوزراء بخصوص حث الأخير "البرلمان" على إدراج اسماء المرشحين للدفاع خالد متعب وللداخلية توفيق الياسري ضمن جدول اعمال الجلسات المقبلة، وكان الجواب يتضمن ان الأول سحب ترشيحه والثاني لم يحصل عليه توافق أثناء عقد اجتماع مع رؤساء الكتل النيابية".

وعلى الرغم مما أعلن بان جلسات مجلس النواب المقبلة ستشهد حسم ملف الوزارات الأمنية، أكد العوادي ان النجيفي أعاد أسماء المرشحين متعب والياسري: "وننتظر تأكيد رئيس الوزراء لغرض طرحهما ثانية للتصويت في جلسة علنية". موضحا أن رئيس البرلمان فرض رأيه الشخصي: "وصادر آراء بقية الأعضاء".

ويعدّ ملف اختيار المرشحين لشغل منصبي وزارتي الدفاع والداخلية واحدا من ابرز القضايا الخلافية بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون، منذ تشكيل الحكومة الحالية.

الانتخابات السابقة للمجالس المحلية .. (أرشيف)

واستبعد النائب عن القائمة العراقية طلال حسين الزوبعي حسم ملف الوزارات الأمنية وقال لـ"المدى": "نحن في القائمة العراقية نعتقد بأننا نمثل المشروع الوطني، ورؤية دولة القانون في حسم ملف الوزارات الأمنية تستند إلى تمثيل المكونات في الحصول على المناصب، وإذا كانت القضية تعتمد على المحاصصة فلن تؤدي عملية طرح مرشحين آخرين حسم هذا الملف".

وورد في اتفاق أربيل الذي طرح في إطار مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني تمهيدا لتشكيل الحكومة الحالية بندا ينص على منح وزارة الدفاع للقائمة العراقية، والداخلية للتحالف الوطني.

من جانبها طالبت كتلة الأحرار الممثلة للتيار الصدري والمنضوية ضمن التحالف الوطني الذي يقود الحكومة بإقرار قانون الأحزاب قبل إجراء الانتخابات المحلية المقبلة مطلع العام المقبل.

وحذرت النائب عن الكتلة مها الدوري من محاولات تعطيل تمرير القانون وقالت لـ"المدى": "طالبنا بالإسراع في تشريع قانون الأحزاب قبل إجراء الانتخابات المحلية المقبلة، ونأمل أن لا تبرز عراقيل لتعطيله من قبل جهات متنفذة، ونحن ننظر إلى القانون بوصفه عاملا مهما في تنظيم الحياة السياسية في العراق، ويسهم في ترسيخ الديمقراطية في البلاد".

وفيما أعلن رئيس اللجنة القانونية البرلمانية النائب عن التحالف الكردستاني خالد شواني إجراء ٣٥ تعديلا على مشروع القانون، تمهيدا لإقراره، ليكون بصيغة مقبولة من جميع الكتل النيابية والقوى العاملة في الساحة السياسية. أكد النائب عن كتلة الأحرار جواد الشهيلي قلق بعثة الأمم المتحدة من تأخير إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المحدد: "أبلغت البعثة الحكومة بضرورة إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المحدد مطلع العام الحالي"، معربا عن اعتقاده بان التأخير يأتي في إطار سعي بعض الأحزاب المتنفذة : "لترتيب أوضاعها لضمان الحصول على مكاسب انتخابية".

وقانون الاحزاب الذي طرح في الدورة التشريعية السابقة مازال موضع خلاف بين القوى العراقية والكتل النيابية حول مواده المتعلقة بمصادر التمويل والجهة التي تمنح إجازات التأسيس.

# دروس صعبة واجهت المفتش العام لإعادة إعمار العراق

□ ترجمة/ المدى

في نيسان ٢٠٠٣ تسلّمت سلطة الائتلاف المؤقتة مسؤولية إدارة العراق، وكانت أولى أولوياتها رسم خطة إستراتيجية عن كيفية إعادة بناء البلد ثم مواصلة كيفية تحقيق تلك الأهداف. تم إكمال الخطط في تموز، بعدها شكلت سلطة الائتلاف مكتبا لإدارة جهود إعادة الأعمار وبدأت بمنح العقود. واجه الاميركان العديد من المشاكل أثناء محاولتهم تحقيق ذلك، أولها عدم توفر الكادر المتدرب الكافي لتداول المشروع الضخم، حيث أن الخطوط الحمراء كانت لا تزال تسبب تأخيرات كبيرة، وكان هناك صراع بيروقراطي بين الدوائر الحكومية، كما لم يتم إشراك العراقيين، بالإضافة الى الوضع الامني المتدهور. كل هذه المشاكل كانت تعني ان سلطة الائتلاف لم تكن قادرة –عندما تم حلها في حزيران ٢٠٠٤– على إنفاق جزء من الأموال التي خصصتها.

في منتصف ٢٠٠٣ طلب البيت الأبيض من الكونغرس أموالا لإعادة إعمار العراق. في تشرين الثاني خصصت الإدارة ١٨,٤ مليار دولار وضعت في صندوق إعانة وإعمار العراق، منها ١٢,٦ مليار كانت ستذهب الى المشاريع و٤ مليارات للمشتريات و١,٨ مليار لتطوير القدرات ومتطلبات الحكم والاصلاحات الاقتصادية. تلك الأموال كافة كانت تحت سيطرة البنتاغون الذي كان يشرف على سلطة الائتلاف وعلى عراق ما بعد الاجتياح. كان ذلك يعتبر تغييرا كبيرا بالنسبة للبيت الابيض الذي زعم بان العراقيين هم من سيتكفل بتغطية كافة تكاليف اعادة البناء وان الولايات المتحدة ستبقى في العراق لبضعة اشهر فقط ثم تغادر. بدوره قام بول بريمر، رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة، بتشكيل (مكتب ادارة البرنامج) الذي سيسيطر بالكامل على اعادة اعمار العراق تحت ادارة (ديف ناش) الذي ساعد في رسم خطط اعادة البناء. كان ناش يتصور ان المكتب لن يحتاج الى الكثير من الكوادر وان المتعاقدين سيتم استئجارهم لانجاز اغلب الأعمال، وكان متفائلا بان المشاريع يمكن البدء بها في نهاية العام رغم تحذيرات بعض المسؤولين الذين ذكروا بان المشاريع التي ترسمها السلطة المؤقتة ستستغرق شهورا لمنح العقود والموافقة عليها وتخصيص الأموال لها وما شابه. كان ناش يعتقد بإمكانية التغلب على ذلك من خلال قيام وزارة الدفاع بتخويل سلطة الائتلاف بعض الصلاحيات الخاصة لتجاوز بعض التعليمات الحكومية. حدث ذلك بالفعل الا انه استغرق وقتا طويلا. كانت تلك مجرد بداية المشاكل التي سيواجهها الائتلاف في خططه. كما اثبتت البيروقراطية بانها تشكل عبئا، وكانت الخطط طموحة اكثر من اللازم حيث لا يمكن تحقيق العديد من الاهداف التي رسمتها لنفسها.

كانت خطط الولايات المتحدة الكبيرة التي وضعتها للعراق تستغرق وقتا وهو ما لا تطيقه سلطة الائتلاف لعدة اسباب اولها ان البنتاغون قد رسم (خطة ادارة حصرية واحدة) تتناول منح العقود، بدأت العمل في كانون الاول ٢٠٠٣ وكانت تتطلع فقط الى شركات من الولايات المتحدة والعراق او تحالف الدول الراغبة. تلقى المكتب ٥٣ عرضا لكنه لم يختر أياً منها لغاية آذار ٢٠٠٤. كان الكونغرس قلقا بشأن عملية التعاقد لذا فقد استغرقت الخطة وقتا إضافيا وهو ما كان مكتب إدارة البرنامج يحاول اجتنابه. السبب الثاني، بما أن بغداد لم تؤخذ بالاعتبار في عملية التخطيط فقد كانت للوزارات العراقية آراء مختلفة حول مشاريع الولايات المتحدة. فمثلا كانت وزارة الصحة تريد بناء مستشفيات كبيرة، أما مستشار سلطة الائتلاف فقد كانت لديه رؤية اميركية عن مرافق عناية وقائية وأساسية صغيرة مما ادى الى نشوب خلافات. السبب الثالث، كانت العقود الأولية المعروضة تشمل ٧٪ أجورا اضافية عن التكاليف الأمنية. مع ذلك ففي نهاية ٢٠٠٣ كانت اعمال التمرد تتنامى في البلاد ما أدى الى ارتفاع كلفة العمل في العراق والى تأخير حاد في المشاريع. السبب الرابع، كان هناك صراع بيروقراطي، ففي حساب سلطة الائتلاف ان الوكالة الأميركية للتطوير الدولي لم توافق على خططها. استمر ذلك من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ حيث كان مدير الإعانات الأميركية ضد أهداف سلطة الائتلاف لأنها لم تكن مبنية على مؤسسات بناء تبقى بعد الانسحاب الأميركي ولأنه كان يعتقد ان المشاريع المدعومة من سلطة الائتلاف سوف تفشل ولأن خط الوقت الذي رسمه الائتلاف لبدء وإنهاء المشاريع لم يكن معقولا. كل هذه العوامل كانت تعني ان مكتب ادارة البرنامج لن يتمكن من صرف اكثر من ١٨٠ مليون دولار على العقود من كانون الثاني إلى آذار ٢٠٠٤، وهو جزء بسيط من مجموع ١٢,٦ مليار الذي يمتلكه.

كانت هذه هي كل القضايا التي حذر الخبراء الولايات المتحدة منها خلال صيف ٢٠٠٣. خلال ذلك الوقت أصدرت المنظمات غير الحكومية والوكالات الاميركية اربعة تقارير منفصلة حول اعادة اعمار العراق، الا ان سلطة الائتلاف تجاهلتها جميعا وواصلت خططها الخاصة بدلا من الأخذ بمشورتها، وانتهى الامر بسلطة الائتلاف أن دفعت ثمن ذلك.

أخيرا وفي آذار ٢٠٠٤ أعلن البنتاغون بأنه منح عقودا بقيمة ٥ مليارات دولار، بضمنها ٩٠٠ مليون للأمن والعدل، ٦٠٠ مليون للماء، ٦٠٠ مليون للاشغال العامة في شمال العراق، ٥٠٠ مليون للأشغال العامة في جنوب البلاد، ٥٠٠ مليون لتوليد الكهرباء، ٥٠٠ مليون لنقل الكهرباء وتوزيعها في شمال العراق، ٥٠٠ مليون لنفس الغرض في جنوب العراق، ٥٠٠ مليون للمباني والتعليم والصحة، ٣٢٥ مليون للنقل، ٧٥ مليون للاتصالات، ٥٥ مليون للماء والأشغال العامة، ٣٠ مليون للأمن والعدل، ٣٠ مليون للنفط، وغيرها. طالب مكتب إدارة البرنامج أن يبدأ كل هذا العمل خلال ٣٠ يوما. كانت الشركات تستطيع جلب كوادرها بسرعة، لكنها تستغرق شهورا لبدء العمل فعلا بسبب الخطوط الحمراء مثل الافتقار للأمن وانتهاء سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٠٠٤. في حزيران كان مكتب إدارة البرنامج قد انفق ٣٦٦ مليون دولارا فقط من صندوق الإعانة والإعمار البالغ ١٨,٤ مليار دولار، مما كان يعني أن خطط بريمر وناش لإعادة بناء العراق لم تثمر عن شيء أبدا. كانا يأملان بأن يسمح لهما موقعهما بالالتفاف على القواعد والتعليمات والحصول على ترخيص خاص للبدء بمشاريع إعادة الإعمار خلال أسابيع قليلة، لكن الواقع كان مختلفا تماما.

كانت خطط أميركا الخاصة بالعراق خاطئة منذ اللحظة التي عبرت فيها قواتها الحدود من اجل اجتياح البلد. لم تكن للولايات المتحدة خططا حقيقية لإعادة بناء العراق، وبدلا من ذلك اعتقدت ان مهمتها هي مهمة انسانية تتعامل مع قضايا لاجئين وأغذية كما حدث بعد حرب الخليج ١٩٩١. كل تلك الافكار تلاشت بسرعة بسبب حقيقة العراق ووضعه البائس بعد سنوات الدكتاتورية والعقوبات. لم تأخذ سلطة الائتلاف المؤقتة في حسبانها الموقف على الأرض او تجارب إعادة البناء في بلدان العالم الثالث الأخرى. هذا يعني ضياع مليارات الدولارات التي منحها الكونغرس منذ البداية.

سيكون العراق اكبر مشروع إعادة إعمار شرعت به الولايات المتحدة في تاريخها، وواحدا من اكبر المشاريع الفاشلة في الوقت نفسه.

■ عن : أفكار عن العراق

شحة مياه الشرب المشكلة الدائمة للمواطن العراقي.. (أرشيف)

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون